التطهير العرقي في فلسطين...

مسار ثابت ومشاركة دولية

ورقة بحـــــث

أيار/ مايو 2023

للاجئين
بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

تقديم:

صار من السائد في خطاب الفلسطينيين والمناصرين لحقوقهم توصيف ممارسات الغزو الصهيوني في فلسطين باعتبارها أنماطاً من الفصل والتمييز العنصري، ورغم صحة وأهمية هذا التوصيف لجانب من ممارسات الغزاة وجرائمهم تجاه الفلسطينيين، إلا أن اعتباره توصيفاً للحالة الاستعمارية في فلسطين أو طبيعة ما يتعرض له الفلسطينيون من الغزاة الصهاينة يشكل نوعاً من الإجحاف لحقيقة كون المشروع الصهيوني مشروعاً للتطهير العرقي مارس ويمارس التمييز العنصري، والقتل، وكل أشكال الإبادة الجماعية، والتهجير، ومجموعة أخرى من الجرائم، كجزء من مسعاه لإنهاء وجود الفلسطينيين في أرضهم كمجتمع وشعب ذي هوية حضارية وسياسية وإنسانية، ونفي وجود هذا الشعب وطمس كل ما له علاقة بموروثه وإنتاجه الأدبي والمعنوي.

التطهير العرقي في فلسطين لا يقتصر على كونه جريمة تاريخية، بل سياسات ممتدة ترتبط جذرياً بهوية المنظومة الاستعمارية الصهيونية، إذ قامت هذه السياسة والرؤية، بتشكيل بنية الكيان الاستعماري وأجهزته، فالحكومة أو

الوزارات أو جهاز الحكم العسكري "الإسرائيلي" لم تتشكل لتدير حياة المستوطنين الغزاة والفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال، ولكن كأدوات ذات مهمات واضحة في إنهاء وجود الفلسطينيين كشعب، ومنظومة تعمل على تحويل واقع الأرض والسكان، منظومة تهويد من جانب وتطهير عرقي من جانب آخر، فالاستيطان الصهيوني على سبيل المثال ليس مجرد محاولة من غزاة للاستيلاء على الأرض والاستفادة من مواردها على حساب السكان الأصليين، بل وأيضاً وبشكل أساسي أداةً لإنهاء وجود الفلسطينيين وحرمانهم من موارد العيش وطردهم وحصرهم في معازل تضيق رويداً رويداً، هذا بدوره ينطبق على شتى ممارسات الأذرع المختلفة للمنظومة الاستعمارية الصهيونية.

إن أهمية تناول هذه السياسات لا يقتصر على كونها موضعاً للإدانة فحسب، بل ضرورة لفهم ما يتعرض له الفلسطينيون وطبيعة المنظومة التي يواجهونها والدور العميق لسياسات التطهير العرقي، والذي ينعكس على شكل المواجهة، وعلى التصورات حول بناء أدوات المواجهة، وكذلك دور عمليات الدعم للكيان الاستعماري كجزء من موارد منظومة التطهير

العرقي، ولفهم السياق الذي يتم حصر التضامن مع الفلسطينيين فيه بوصفه أداة قاصرة عن إبصار أو فضح أو ردع سياسات التطهير العرقي.

المفاهيم:

التطهير العرقي اصطلاحاً

يعتبر ظهور مصطلح التطهير العرقي بمعناه المحدد حالياً متأخراً نسبياً، وتحديداً يشير هذا المصطلح للإزالة الممنهجة القسرية لمجموعات إثنية أو عِرقية من منطقة معينة، وذلك مِن قبل مجموعة عرقية أخرى أقوى منها، غالباً بنيّة جعل المنطقة متجانسة عرقياً.

فيما تتجه بعض التعريفات لوصف التطهير العرقي من خلال أدواته لا أهدافه، بحيث يتم اعتبار عمليات مثل التهجير القسري والترحيل والترهيب والإبادة الجماعية والاغتصاب الجماعي باعتبارها أدوات للتطهير العرقي، وكذلك يشار إلى دور العمليات التي تستهدف إزالة الدلائل المادية والثقافية على وجود المجموعة المستهدَفة، من خلال تدمير منازلها، ومراكزها الاجتماعية، ومزارعها، وبُناها التحتية، وكذلك بتدنيس آثارها، ومقابرها ودور عبادتها.

ظهر المصطلح للمرة الأولى بصيغته الحرفية باللغة الرومانية (**purificare etnică**)، في عام **1941** حين خاطب نائب رئيس الوزراء الروماني "ميهاي أنتونيسكو" أعضاء في مجلس الوزراء قائلاً: *"لا أدري متى سيحصل الرومانيون على فرصة كهذه للتطهير العرقي"*

وإن كانت جذور تطوره الحديث تعود لبدايات القرن العشرين، حيث استخدم في تعبيرات ومكاتبات التشيك أسمو (**očista**) والبولنديين (**oczyszczanie**) والفرنسيين(**épuration**) والألمان (**Säuberung**)، كما استخدمه الكروات اصطلاحياً أثناء الحرب العالمية الثانية في الإشارة لوصف عمليات قتل غير الكرواتيين، وفي تلك الحقبة التي صعدت فيها الفاشية، وهيمنت على معظم أوروبا كان المصطلح يستخدم بتنويعاته المختلفة في أوساط المجموعات الفاشية كتوصيف العمليات تقوم بها أو تعبير عن أهدافها. وهو ما امتد طوال الحرب العالمية الثانية حيث استُخدم مصطلح التطهير العرقي في المذكرات الداخلية لجماعات صربية، للدلالة على مجازرها ضد كل من البوسنيين والكروات بين عامي 1941 و1945.

اعتمد التقرير النهائي للجنة الخبراء المنشأة وفقاً لقرار مجلس الأمن ذي الرقم 780 تعريف التطهير العرقي على أنه "سياسة هادفة تصمّمها مجموعة عرقية أو دينية واحدة لإزالة السكان المدنيين التابعين لجماعات عرقية أو دينية أخرى من مناطق جغرافية محددة، وذلك بأساليب عنيفة وباعثة للرعب"

فيما كان التعريف الرسمي للأمم المتحدة للتطهير العرقي بأنه "تصيير منطقة ما متجانسة عرقياً باستخدام القوة أو الترهيب في إزالة أفراد مجموعة عرقية أو دينية أخرى منها".

وفي ضوء عدم وجود ما ينص في القانون الدولي والاتفاقيات الدولية على جريمة محددة بعقوبات واضحة تحت مسمى التطهير العرقي، جرى العرفُ القانوني في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية لحرب يوغسلافيا، على التعامل مع التطهير العرقي تحت بند قوانينها المتعلقة بالتهجير والطرد القسري للسكان.

فيما تجادل آراء قانونية أخرى بضرورة اعتبار التطهير العرقي صنفاً من الإبادة الجماعية، وترى أن الإسراف في استخدام مصطلح التطهير العرقي

أحياناً يغطي على جرائم للإبادة الجماعية، فيتم التعامل معها قانوناً كما لو كانت "ترحيلاً قسرياً للسكان"، ولهذه الآراء واجهتها فالكثير من المجازر المرتكبة في الحروب الأهلية أو في العدوان الصهيوني ضد الفلسطينيين لم تكن تهدف فقط لتهجير السكان من مواضعهم، ولكن لإبادتهم بشكل رئيسي حتى لو لم تكن تلك الإبادة شاملة لمجموع الشعب المستهدف.

الجدل القاتل:

الأكاديميا الصهيونية والتطهير

يُستخدم مصطلح التطهير العرقي في الإشارة للجرائم والمجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية حتى توقيع هدنة رودس عام 1948، باعتبار هذه العمليات قد أفضت فعلياً لإنهاء وجود الفلسطينيين على 78٪ من أرض فلسطين، أي أن الدلالة المستخدمة هنا لوقوع التطهير العرقي هي حدوث التهجير، وليس وقوع الجرائم والممارسات التي تهدف للتهجير، وهو ما يتمايز لحد ما عن التعريف الخاص بالتطهير العرقي أممياً ودولياً.

ومن اللافت أن قضية وقوع التطهير العرقي في فلسطين خلال عمليات العصابات الصهيونية والجيش الصهيوني حتى عام 1948، ظلّت إلى حد

كبير قضية يتناولها المؤرخون الصهاينة واليهود من غير الصهاينة، حيث واصل "بيني موريس" الجدل ضد اعتبار ما حدث عملية تطهير عرقي ممنهجة محتجاً بثلاثة من الذرائع، الأولى وهي أن التهجير الكبير للفلسطينيين قد وقع بفعل الحرب لا كهدف لهذه الحرب بمعنى أن قادة الحركة الصهيونية رغم تداولهم بشأن تهجير الفلسطينيين لم يقرروا بشكل قطعي أن التهجير هو الهدف الأساسي للحرب، أما نقطته الثانية والتي يقر فيها بوقوع التطهير العرقي دون اعتباره سبباً للجوء والتهجير في حالة جميع اللاجئين الفلسطينيين حيث يقول: إنه "عند الرجوع إلى الماضي، من الواضح أن ما حدث عام 1948 في فلسطين كان عبارة عن مجموعة متنوعة من التطهير العرقي للمناطق العربية من قبل اليهود. ومن المستحيل تحديد عدد الفلسطينيين الذين أصبحوا من بين 700.000 أو نحو ذلك لاجئين في عام 1948 طُردوا جسديًا، بخلاف مجرد الفرار من منطقة القتال."

وفي مقابلة مع صحيفة هآرتس في عام 2004، دافع أيضاً عن فكرة أن إجراء تطهير عرقي في عام 1948 كان خيارًا أفضل لليهود من العيش في إبادة جماعية، وفي كتابه الأخير "تاريخ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى" (2006)، اعتبر أنه "*خلال حرب 1948 على الرغم من وجود الطرد، وعلى الرغم من أن جوًا مما يسمى فيما بعد بالتطهير العرقي ساد خلال الأشهر الحرجة، فإن الترحيل لم يصبح سياسة عامة أو صهيونية معلنة. وهكذا، بنهاية الحرب، على الرغم من أن الكثير من البلاد قد تم تطهيرها من العرب، وأجزاء أخرى من البلاد – ولا سيما الجليل الأوسط – تُركت مع عدد كبير من السكان العرب المسلمين*".

في المقابل، فقد دافع إيلان بابيه ونور مصالحة عن اعتبار ما حدث في عام 1948 عمليات تطهير عرقي ممنهجة جاءت في سياق قرار من قادة الحركة الصهيونية آنذاك.

وفي كتاب إيلان بابيه الصادر عام 2008 بعنوان التطهير العرقي في فلسطين، كانت أطروحة الكتاب هي أن نقل الفلسطينيين قسرياً إلى العالم العربي كان هدفاً للحركة الصهيونية وضرورة للشخصية المرغوبة للدولة

اليهودية، وأن نزوح الفلسطينيين في 1948 نتاج لمخطط التطهير العرقي لفلسطين تم تنفيذه من قبل قادة الحركة الصهيونية، ويرى الكاتب أن سياسة التطهير العرقي وضعت موضع التنفيذ من خلال الطرد المنهجي لنحو 500 قرية عربية فلسطينية، وكذلك الهجمات الإرهابية المنفذة أساساً على أيدي أفراد قوات من "الأرغون" و"الهاغانا" ضد السكان المدنيين، يشير إيلان بابيه أيضًا إلى خطة داليت (الخطة د)، وإلى ملفات القرية كدليل على عمليات الطرد المخطط لها.

إن الإشكال في جدل البيئة الاستعمارية وناقديها حول حقيقة التطهير العرقي في فلسطين يكمن في قصر تناول هذه القضية على ما حدث عام 1948، وتجاهل حقيقة استمرار التطهير العرقي كمحور لسياسات الكيان، وهو ما يعني تغطية واقع ممارسة "إسرائيل" اليوم للتطهير العرقي بالجدل حول تاريخها، بل إن هذا الجدل يحط من الضحية حين يضعها في إطار محدد لمناقشة "تاريخ إسرائيل" فالسياق الذي حدث فيه الغزو والتطهير وصناعة "إسرائيل" هو تاريخ فلسطين الذي يواصل الاحتلال محاولات شطبه.

فموضوع هذا الجدل المؤثر اليوم ليس حول اعتراف "بيني موريس" وبضعة من المؤرخين الجدد في المنظومة الاستعمارية بارتكاب كيانه الاستعماري للتطهير العرقي، ولكن في الدعم الجوهري الذي تقدمه البيئة الأكاديمية في هذه المنظومة الاستعمارية لاستمرار التطهير العرقي ضد الفلسطينيين بكافة أشكاله.

حرب التطهير العرقي الأولى

النكبة

إن العودة لأي مفهوم للتطهير العرقي تؤكد أن سياسات حرب الغزاة الصهاينة ضد الفلسطينيين حتى عام 1948 مثلت واحدة من أكبر عمليات التطهير العرقي في التاريخ الحديث، فحسب معيار توفر النية والتخطيط، قد أنكرت قيادة الحركة الصهيونية وجود شعب فلسطيني، وعملت تالياً على تصفية وجود الفلسطينيين على أرضهم، ووضعت من أجل ذلك مجموعة من المخططات نفذتها عن طريق أدوات القهر المسلح.

ومن حيث الأدوات يمكن النظر للتفاصيل اليومية لوقائع النكبة كما أحداثها الرئيسية، فهي ليست حرباً بالمعنى المألوف، بل سلسلة كبيرة من

المجازر الهادفة لإنهاء وجود الفلسطينيين في أي موضع من فلسطين، ذلك من حيث الإجراءات، ومن حيث النتائج، كذلك من حيث النتائج فقد جاءت بما يشبه المحو للوجود الفلسطيني على أرض فلسطين، وهو ما يمكن الوقوف عند أبرز ملامحه في الحقائق التالية:

– تم طرد حوالي 800 ألف فلسطيني بشكل قسري بقوة السلاح باستخدام القتل والترهيب والمجازر الجماعية، وفي المناطق التي خضعت للغزاة الصهاينة عند توقيع "هدنة رودوس" لم يتبق أكثر من 160 ألف فلسطيني.

– سيطرة العصابات الصهيونية على أكثر من 85% من مساحة فلسطين التاريخية، ومنعت وجود الفلسطينيين في هذه الأراضي التي شكلت معظم بلادهم، وجردتهم من أي حقوق أو أملاك لهم في هذه الأرض.

– أخضعت المنظومة الاستعمارية من تبقى من الفلسطينيين في أرضهم "نحو 160 ألف فلسطيني" لمنظومة حكم عسكري، وحولتهم للعيش في معازل ومنعت كثيراً منهم من العودة لقراهم الأصلية، كما صادرت معظم أراضيهم، وارتكبت بحقهم عدداً من المجازر، ونفت عنهم صفاتهم الهوياتية وصلتهم بالشعب الفلسطيني.

– استولت عصابات الغزو الصهيوني على 774 قرية ومدينة فلسطينية، قامت بتدمير 531 منها بالكامل فيما استخدمت بقيتها لتوطين مستوطنيها.

– تم توثيق ارتكاب العصابات الصهيونية أكثر من 75 مجزرة ضد الفلسطينيين هدفت في معظمها لمحو وجودهم في مناطق معينة وترهيب بقيتهم بهدف طردهم.

– بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين الذين قتلتهم العصابات الصهيونية خلال هجماتها العسكرية أكثر من 15 ألف فلسطيني معظمهم قتلوا خارج القتال، وكانوا من المدنيين.

وقد وثق مركز الزيتونة للدراسات كما مركز المعلومات الوطني الفلسطيني أبرز هذه المجازر، ليبلغ عددها 75 مجزرة ما بين العامين 1937 و1948، والتي راح ضحيتها أكثر من 5 آلاف فلسطيني، يمكن الإشارة لأبرزها في عام النكبة 1948:

١- مجزرة فندق "سميراميس" بالقدس في 5 كانون الثاني / يناير 1948: حيث هدمت عصابة صهيونية الفندق، ما تسبب باستشهاد 20 فلسطينياً على الأقل، وجرح 20 آخرين.

٢- مجزرة بوابة يافا في مدينة القدس في 7 كانون الثاني/ يناير 1948: ألقت عصابة صهيونية، قنبلة على بوابة يافا في مدينة القدس، فقتلت 18 فلسطينياً، وجرحت 41 آخرين.

٣- مجزرة "السرايا العربية" بمدينة يافا في 8 كانون الثاني/ يناير: فجّرت عصابات صهيونية سيارة ملغومة قرب مبنى كان يطلق عليه اسم السرايا العربية (كان يضم مقر اللجنة القومية العربية) وسط يافا، ما أسفر عن استشهاد 70 عربياً وإصابة العشرات.

٤- مجزرة "السرايا العربية" الثانية في 14 كانون الثاني/ يناير: حيث فجّرت عصابة صهيونية سيارة ملغومة بجانب السرايا القديمة، ما أسفر عن استشهاد 30 فلسطينياً.

٥- مجزرة عمارة المغربي بمدينة حيفا في 16 كانون الثاني/ يناير: تفجير قنبلة موقوتة، قرب عمارة يطلق عليها اسم "المغربي"، ما أسفر عن استشهاد 31 فلسطينياً وإصابة ما يزيد عن 60 آخرين.

٦- مجزرة قرية يازور قضاء يافا في 22 كانون الثاني/ يناير: هاجمت عصابة صهيونية قرية يازور على مدخل مدينة يافا، ليلاً، ونسفت بعض المباني، ما أسفر عن استشهاد نحو 15 فلسطينياً، وهم على فراشهم نيام.

٧- مجزرة شارع عباس في حيفا في 28 كانون الثاني/ يناير: دحرجت عصابة صهيونية برميلاً مملوءاً بالمتفجّرات في شارع عباس العربي (مُنحدر)، ما تسبب بهدم بعض البيوت على ساكنيها واستشهاد 20 فلسطينياً وجرح 50.

٨- مجزرة قرية "سعسع" قضاء حيفا في 14 شباط/ فبراير: هاجمت عصابة صهيونية قرية "سعسع"، ودمرت نحو 20 منزلا فوق رؤوس ساكنيها، ما أسفر عن استشهاد 60 فلسطينياً معظمهم من النساء والأطفال.

٩- مجزرة "بناية السلام" في القدس في 20 شباط/ فبراير: فجّرت عصابة صهيونية، مركبة مملوءة بالمتفجرات، وضعتها أمام بناية السلام في مدينة القدس، ما تسبب باستشهاد 14 فلسطينياً، وجرح 26 آخرين.

10-مجزرة قطار حيفا في 31 آذار/ مارس: فجّرت عصابة صهيونية القطار السريع المعروف باسم القاهرة -حيفا، ما أسفر عن استشهاد 40 شخصاً، وإصابة 60 آخرين.

11-مجزرة "دير ياسين" في 9 نيسان/ ابريل: شنّت عصابات صهيونية هجوماً على قرية دير ياسين غربي القدس، وتم خلالها نسف المنازل على رؤوس ساكنيها، واستهداف المواطنين الفارين من المجزرة استهدافاً مباشراً، وبحسب مصادر عربية ودولية، فإن عدد شهداء المجزرة بلغ 254، بينهم 25 سيدة حامل تم بقر بطونهن وهن أحياء برؤوس الحراب.

12-مجزرة قرية "قالونيا" في 12 نيسان/ابريل: هاجمت عصابة صهيونية القرية الواقعة بجوار مدينة القدس، وهدّمت المنازل وتسببت باستشهاد نحو 14 فلسطينياً على الأقل.

13- مجزرة قرية "ناصر الدين" في 14 نيسان/ ابريل: هاجمت عصابة صهيونية القرية المطلّة على بحيرة طبريا، وفتحت نيران أسلحتها صوب السكان، ما تسبب باستشهاد 50 شخصاً من أصل 90 وهو عدد سكان القرية آنذاك.

14- مجزرة قرية "الحسينية" شمال صفد في 21 نيسان/ إبريل: هاجمت عصابات صهيونية القرية بالأسلحة الرشاشة والمتفجّرات، ما أسفر عن استشهاد العشرات من المدنيين.

15- مجزرة حيفا في 22 نيسان/ إبريل: هاجمت عصابات صهيونية المدينة ليلاً، فاحتلوا البيوت والشوارع والمباني، وقتلوا نحو 150 فلسطينياُ، وجرحوا حوالي 400 آخرين.

16- مجزرة قرية "عين الزيتون" في 4 أيار/ مايو: هاجمت عصابة صهيونية القرية الواقعة قرب صفد، ودمّرت منازلها، وجمعت عدداً من سكانها بلغ نحو 70 شهيداً، وقيّدتهم ثم أعدمتهم.

17- مجزرة قرية "أبو شوشة" شرق الرملة في 14 أيار/ مايو: حاصرت عصابات صهيونية القرية، وبدأت بمهاجمتها بقذائف الهاون والقتل العشوائي

لرجال القرية، ما أسفر عن استشهاد 60 من سكانها، وذلك عشية إعلان قيام مايسمى "دولة إسرائيل".

18- مجزرة "بيت دراس" في 21 أيار/مايو: هاجمت قوات صهيونية القرية الواقعة شمال شرق غزة بعد محاصرتها من كافة الجهات، وقصفتها بالمدفعية على نحو عشوائي ومكثّف، ما أسفر عن مقتل 260، بينهم نساء وأطفال وشيوخ.

19- مجزرة "الرملة" في 1 حزيران/ يونيو: خدع ضباط العصابات الصهيونية سكان مدينة الرملة حينما خيّروهم بين النزوح من المدينة أو السجن الجماعي، الأمر الذي مكّنهم من قتل عدد كبير منهم (قُدّر بالمئات)، وإلقاء الجثث على طريق المدينة العام، ولم يبق بعد هذه المجزرة إلا 25 عائلة عربية.

20- مجزرة اللد في 11 تموز/ يوليو: ارتكب الجنود الصهاينة مجزرة بحق سكان المدينة، راح ضحيتها نحو 426 مواطناً، وذلك في عدة أحداث منها اقتحام مسجد يضم عشرات المواطنين، كان الجنود قد أعطوا كل من دخله الأمان، لكنهم قتلوا فيه 167 فلسطينياً.

21- مجزرة "الدوايمة" في 29 تشرين الأول/ أكتوبر: جرت على عدة دفعات أسفرت عن استشهاد 500 فلسطيني، أبرزها حادثة المسجد الذي يُطلق عليه اسم "الزاوية"، حيث قتل الجنود "الإسرائيليون" نحو 50 شيخاً كانوا موجودين داخل المسجد، ويذكر أيضاً أنه تم قتل أطفال خلال المجزرة عبر تكسير جماجمهم بالعصيّ.

أذرع التطهير العرقي:

منذ إعلان الصهاينة عن قيام دولتهم، تشكلت هذه الدولة كامتداد لمهمة الغزوّ الاستعماري، وفي جوهرها سياسة التطهير العرقي، وعلى نحو ممنهج ومدروس مضت في تشكيل أدواتها وقوانينها وبناها المختلفة كأدوات لإنهاء وجود الفلسطينيين كشعب ذي هوية، وأيضا إنهاء وجودهم المادي على أرض فلسطين، والحيلولة دون أي احتمالية لعودة اللاجئين لأراضيهم، وتصفية وجود هؤلاء اللاجئين كمجتمع أينما كان موضع لجوئهم، وفعلياً طارد الكيان "الإسرائيلي" اللاجئين الفلسطينيين، ودمّر واحتلّ عدداً من مخيماتهم، وسعى بشكل دائم لإنهاء وجود بقيتها.

الحكم العسكري:

تشكل جهاز الحكم العسكري "الإسرائيلي" بمهمة واضحة تتناقض جوهرياً مع أي من فرضيتي القانون الدولي-التي قد تتذرع بها سلطات الاحتلال بشأن سياساتها- تجاه الفلسطينيين، فإما أنهم سكان أرض محتلة يجب الحفاظ على أوضاعهم وحقوقهم وعدم الشروع في إجراءات تغيّر من هذا الوضع، أو أنهم مواطنون في "دولة" يجب أن يتمتعوا بكامل حقوق المواطنة فيها، في حين أن مهمة الحكم العسكري كانت على نحو رئيسي التأكد من نزع الحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين الواقعين تحت حكمها، وإلغاء هويتهم، ومصادرة أراضيهم، وزجهم في السجون، وعزلهم وتمزيق بنيتهم المجتمعية وصلاتهم مع بعضهم البعض، وكذلك صلاتهم مع بقية الشعب الفلسطيني، وعبر مرحلة الحكم العسكري للأراضي المحتلة عام 1948 ثم مرحلة الحكم العسكري للأراضي المحتلة عام 1967، أصدر هذا الجهاز آلاف الأوامر العسكرية التي نصت بوضوح على إجراءات لطرد الفلسطينيين ونزع ملكيتهم وقتلهم وسجنهم ومنع عودتهم لبيوتهم وقراهم وإخلاء الأرض منهم وحصارهم في معازل، هذه الأوامر العسكرية تعتبرها سلطات الاحتلال قوانين سارية المفعول في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى

الآن بشكل معلن، فيما لا يزال العمل فيها يتم بصورة غير معلنة ضمن مساعي التطهير العرقي في الأراضي المحتلة عام 1948.

القوانين:

اتخذ كيان الاحتلال من "سلطاته التشريعية" منصة لاستصدار التشريعات والقوانين الهادفة لنزع ملكية الفلسطينيين، وتقليص الحيز المادي لوجودهم على أرض فلسطين وحصرهم في معازل ضيقة بأقل قدر ممكن من الأرض ومقومات الحياة، وكذلك شطب هويتهم وعلاقتهم بأرضهم، إلى جانب تشريعات أباحت قتلهم خارج أي ظرف قتالي:

- قانون منع المتسللين سُنَّته المنظومة الصهيونية عام 1954، واصفاً عمليات العودة الفردية أو الجماعية من اللاجئين الفلسطينيين لقراهم بشكل دائم أو مؤقت بـ "جرائم تسلل مسلحة وجرائم تسلل غير مسلحة" وقد خوّل القانون وزير جيش الاحتلال بترحيل "المتسللين" وصدرت تحت ظل هذا القانون مجموعة من الأوامر والتدابير التي قادت لقتل أعداد كبيرة من العائدين الفلسطينيين.

– قانون "أملاك الغائبين" عام 1950 ويُعرّف كلّ من هُجّر أو نزح أو ترك حدود فلسطين المحتلّة بدءاً من تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1947، تحت أيّ سبب كان وبالذات بسبب حرب الاحتلال، على أنّه غائب. هذا القانون شكل أداة رئيسية للاستيلاء على أراضي وأملاك المهجرين الفلسطينيين ومنع عودتهم لها

– قانون وضع اليد على الأراضي في حالة "الطوارئ" 1950م، والذي استخدم على نحو واسع في وضع اليد على أراضي الفلسطينيين، واشتقت منه سلسلة من القوانين العسكرية، وصدرت تحت ظله آلاف من أوامر المصادرة لأراضي الفلسطينيين.

–قانون "سلطة التطوير" 1950 م والذي جاء كأداة لمنع أي نمو طبيعي للتجمعات الفلسطينية المتبقية على أرض فلسطين ووضع يد المستوطنين ومؤسسات المنظومة الاستعمارية على أوسع حيز ممكن من أراضي فلسطين.

–قانون صندوق أراضي "إسرائيل" 1953م.

–قانون "أراضي اسرائيل" 1960م: يقضي القانون بأن الأراضي التي تقع تحت ملكيّة سلطة التطوير أو الصندوق القومي اليهودي–وهي الأراضي التي سلبت من الفلسطينيين كأفراد أو كمجموع–لا يمكن نقل ملكيّتها بالبيع أو بأي طريقة أخرى، مع هذا، قانون أراضي إسرائيل (1960) يوفّر إمكانيّات لتفادي القانون بحيث يمكن لهذه المؤسسات أن تنقل ملكية الأراضي فيما بينها، مع العلم أن الصندوق القومي اليهودي يطلب تخصيص الأراضي التي تملكها لليهود فقط.

–قانون الاستملاك 1967(الاستيلاء على الملكيات بذريعة المنفعة العامة)، والذي يعمل كأداة نقل غير مباشر للملكية من يد الفلسطينيين ليد المستوطنين الصهاينة، حيث يتم الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين بذريعة المنفعة العامة، ثم تستخدم لإقامة مستوطنات، أو تمنح مباشرة كملكية خاصة لمستوطنين صهاينة.

–قانون التخطيط والبناء المعدل 2017 (مسؤولية هدم البيوت بيد البلديات بذريعة عدم وجود تراخيص أو ملكية للأراضي)

–قانون "القومية اليهودية أساس إسرائيل" 2018 (أرض إسرائيل المزعومة هي الوطن القومي التاريخي لليهود والقدس الكاملة عاصمة لها).

الاستيطان:

يمكن فهم الاستيطان كمفردة تترادف مع مفهوم التطهير العرقي، وتعبر عن مجموعة من سياسات تغيير واقع فلسطين وعلاقة الفلسطينيين بها وببعضهم، فلقد شكّل الاستيطان المسلح –دوماً كان مسلحاً– بشكل ثابت أداة لنزع ملكية الأراضي من الفلسطينيين وطردهم وتهجيرهم، وإحلال المستوطنين محلهم، وكمنظومة تعمل على إجراء تغييرات ديمغرافية في فلسطين، ويمكن فهم مهمات الاستيطان في إطار عملية التطهير العرقي تلخيصاً بالتالي:

١– الاستيلاء على الأرض وطرد الفلسطينيين منها.

٢– تشكيل نقاط حراسة مسلحة لمنع عودة الفلسطينيين لأراضيهم التي طردوا منها.

٣- أداة لاستقدام المستوطنين من خارج فلسطين وإسكانهم في الأرض الفلسطينية بغية إحداث تعديل في الميزان السكاني العام في فلسطين.

٤- أداة حصار وعزل الوجود الفلسطيني في كانتونات ضيقة محاصرة بالمستوطنات المسلحة.

٥- أداة للسيطرة على الموارد الطبيعية الأهم في فلسطين وحرمان الفلسطينيين من الوصول إليها، حيث تحتل المستوطنات المواقع الجغرافية الأكثر حيازة للموارد الطبيعية مثل المياه والأرض الخصبة والنقاط الحاكمة في جغرافيا المواصلات أو الجغرافية العسكرية.

تسبب الاستيطان المتواصل في تقليص مساحة فلسطين التاريخية، فلم يبق للفلسطينيين سوى 15% فقط من مساحة فلسطين التاريخية المقدرة بنحو 27 ألف كيلومتر مربع، حيث قام الصهاينة بالتطهير العرقي الكامل لأكثر من 85% من المساحة الفعلية.

في الضفة الغربية المحتلة يتوزع المستوطنون على نحو 196 مستوطنة و232 بؤرة استيطانية موزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس.

وتشكل المستوطنات ما نسبته 42% من مساحة الضفة الغربية، حيث تستولي المستوطنات على 68% من مساحة المنطقة "ج" في الضفة، وهي المنطقة التي تضم 87% من موارد الضفة الطبيعية و90% من مناطقها المزروعة و49% من طرقها. أقل من 1% فقط من هذه المنطقة يسمح للفلسطينيين باستخدامها جزئياً.

ولفهم مدى تسارع عمليات الإحلال القائمة ضمن مسار التطهير العرقي، يمكن الإشارة إلى نسبة تزايد المستوطنين وتنامي أعدادهم، فحسب إحصاء صهيوني لهذا النمو عام 2007 بلغت نسبة زيادة عدد المستوطنين 5.2% وهو ضعف معدل الزيادة السكانية لعموم سكان كيان الاحتلال.

وفي أوائل عام 2016، صار يستوطن الضفة حوالي 407 ألف مستوطن، و375 ألفاً في شرقي القدس، بالإضافة إلى 20 ألفاً في الجولان السوري المحتل.

وإذ يعمل الاستيطان كآلة ابتلاع للأرض الفلسطينية وتهجير للفلسطينيين، فإن تأثيره لا يقتصر على نطاق الضفة الغربية المحتلة، ففي الداخل المحتل عام 1948 يلعب الاستيطان ذات الدور، في ظل قصور من قبل المجتمع

الدولي في تعريف عمليات الاستيلاء على الأرض وطرد السكان في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948 بوصفها جزءاً من عمليات الاستيطان، والإقرار بأنها بالأساس جزء من سياسة التطهير العرقي على أرض فلسطين التاريخية.

العزل والحصار:

تقوم سلطات المنظومة الاستعمارية الصهيونية بحصر وجود الفلسطينيين في معازل ضيقة تضغط عليها بأدوات مختلفة، وتعمل على زيادة ضيقها ومنع وجود الفلسطينيين خارجها، وإذ تتحكم بشكل تام بالصلة بين هذه المعازل، فإنها تحرص على تقليص ومنع الصلة بين الفلسطينيين وبعضهم البعض، وبينهم وبين العالم الخارجي، وكذلك تستخدم أدوات العزل هذه في مصادرة أراضيهم ومنعهم من الوصول لمصادر وموارد رزقهم، هذا الدور لعبه "جدار الفصل" الذي قدمت محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا للأمم المتحدة باعتباره نوعاً من إجراءات الفصل العنصري، في حين أنه في واقعه استخدم كأداة لمصادرة أراضي فلسطينية وعزل مناطق فلسطينية بأكملها والإحلال السكاني في مناطق أخرى.

على نحو لا يقل خطورة يستخدم الحصار المفروض على قطاع غزة كأداة لحرمان الفلسطينيين من أي فرصة وجود على أرضهم حتى خارج المعازل التي تسيطر عليها سلطات الاحتلال على نحو مباشر.

قطاع غزة الذي يسكنه أكثر من مليوني فلسطيني، معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، يتعرض على نحو متكرر لأعمال قتل وتدمير التي حولته لمكان غير صالح للحياة الآدمية حسبما تشير عدد من التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة. وإلى جانب العدوان العسكري الصهيوني المتكرر، يلعب الحصار دوراً أساسياً في مفاقمة معاناة الغزيين، وإذ تقر عدد من المؤسسات الدولية بينها الأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" بكون الحصار أداة عقاب جماعي ضد الغزيين، فإنها تشارك بأشكال متفاوتة في تثبيت هذا الحصار وإدارة بعض منظوماته الفرعية.

وإلى جانب دور الحصار كأداة فتاكة ضد فلسطينيي قطاع غزة، فإنه يؤدي دوره في عزلهم عن بقية الفلسطينيين في سياق أوسع من السياسات الاحتلالية الهادفة لمنع تواصل الفلسطينيين كشعب واحد وتمزيق نسيجهم المجتمعي وإلغاء هويتهم الجماعية.

الشراكة الدولية في تطهير فلسطين عرقياً:

بدأ مشروع الغزو الاستعماري لفلسطين بدعم من القوى الدولية المهيمنة، والتي رأت في إقامة كيان تابع لها في فلسطين امتداداً لمشروعها الاستعماري، الدعم الدولي للمشروع الصهيوني لم يكن انحيازاً لطرف في صراع حدودي، بل دعم يدرك عملية الاقتلاع التي سيقوم بها هذا الكيان، ويقر سلفاً بشطب حقوق ووجود ضحاياه الفلسطينيين، وعلى امتداد المسار الوحشي لهذا المشروع استمر وتطور دور داعميه في حراسة وتغطية عملية التطهير العرقي في فلسطين:

التوافق على إنفاذ وعد بلفور:

توافق الحلفاء على منح الانتداب على فلسطين لبريطانيا لإتاحة الفرصة أمامها لتنفيذ وعد بلفور، بما يعني ذلك من موافقة على ما مثله هذا الوعد، والذي ترتب عليه إحدى الأدوات التأسيسية لعمليات التطهير العرقي، حيث نفى نص الوعد وجود شعب فلسطيني واصفاً الفلسطينيين بـ "الأقليات والمجموعات غير اليهودية"، رغم أن عدد المستوطنين الصهاينة

آنذاك في فلسطين لم يكن يشكل نسبة تذكر من عدد سكان فلسطين، وقد مضت سياسات الانتداب لتشكل أداة لتسهيل الاستيطان واقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم ومنح هذه الأراضي للغزاة الصهاينة، ذلك إلى جانب عمل سلطات الانتداب على تسهيل عمليات تسلح العصابات الصهيونية وتوفير الدعم العسكري لها، فيما شاركت القوات البريطانية بالقتال ضد الفلسطينيين، وارتكبت الجرائم بحقهم بهدف إنجاح المشروع الصهيوني الناشئ، ووفرت له الموارد لقهر الفلسطينيين عسكرياً، وشجعت الاستيطان ونقلت أفضل أراضي فلسطين للمستوطنين، ومكنتهم من التحكم في الموارد والمصالح الحيوية.

التسليح وضمان التفوق العسكري:

بعد نشوء كيان الاحتلال، واصلت مجموعة الدول الاستعمارية المهيمنة على النظام الدولي تغطية اعتداءات الصهاينة ودعمهم وتسليحهم، ولعل الأبرز فيما يتعلق بمشروع التطهير العرقي يتمثل في منح كيان الاحتلال برنامج التسلح النووي من قبل فرنسا، إلى جانب الدعم التسليحي المستمر من قبل الولايات المتحدة، سلاح الإبادة الجماعية الذي منح للكيان الصهيوني كما

الذخائر التي يقتل بها الفلسطينيون، وهذا تعبير واضح عن هذه الشراكة في عملية التطهير العرقي في فلسطين.

العمل على تصفية قضية اللاجئين ووجودهم:

لم يقتصر دور الدول الاستعمارية المهيمنة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة على دعم الكيان الصهيوني في إنفاذ وتغطية جرائمه، بل انخرطت في جهود مباشرة لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ووجودهم، وعموم الحقوق الفلسطينية، وحتى حين صاغت هذه الدول مبادراتها للتهدئة أو التسوية بين الدول العربية والكيان الصهيوني، فإنها ضمنت فيها مشاريع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين وتصفية حقوقهم، وذلك على غرار ما ورد في المبادرات المتتالية للإدارات الأمريكية وآخرها ما طرحته الإدارة الأمريكية تحت مسمى "صفقة القرن"، والتي مثلت رؤية لتصفية القضية والحقوق الفلسطينية وتثبيت ما أحدثته المنظومة الصهيونية من تحولات على أرض فلسطين أي تطهيرها عرقياً لمعظم أراضي فلسطين، وتيسير استكمال هذا التطهير لمعظم المساحة التي ترغب المنظومة الصهيونية في استكمال ضمها.

وقد انخرطت الإدارة الأمريكية وأطراف رئيسية في المجتمع الدولي في مساع لتصفية أونروا كجزء من مسار سحب الاعتراف الدولي بقضية وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وإجراءات للتضيق عليهم وابتزازهم بحقوقهم المعيشية مقابل حقهم في العودة ووجودهم كجزء من الشعب الفلسطيني.

وبجانب هذه القوى الداعمة تقليديا للكيان الصهيوني، باتت التحولات السلبية في مواقف وسياسات العديد من المنظمات الدولية عنصرا رافدا لجرائم المنظومة الصهيونية ومساعيها، فجملة التغيرات في سياسات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا" لم تمثل إلا انصياعاً للمسعى الدولي والصهيوني لتصفية وجود اللاجئين وقضيتهم، كما صارت سياسات عدد من الأنظمة العربية تعمل بشكل حثيث في خدمة مشروع التصفية وبشكل مباشر، يمكن الإشارة للشواهد التالية:

- إنهاء وجود مخيمات بأكملها مثل تل الزعتر شرقي بيروت والنبطية جنوبي لبنان.
- التدمير الممنهج لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان، والذي قامت به الأطراف المتحاربة، وخصوصاً تلك التابعة لأنظمة

وحكومات الدول المضيفة، والتي أفضت للتدمير شبه الكامل لمخيمي نهر البارد في لبنان واليرموك وحندرات وغيرهما في سوريا وتهجير وطرد اللاجئين الفلسطينيين، والتي يفترض أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مباشرة عن حمايتها.

- التهجير القسري للاجئين الفلسطينيين في سوريا من خلال الملاحقة الأمنية والاعتقال والقتل، والذي أدى إلى نزوح أكثرية هؤلاء اللاجئين من مخيماتهم ومناطق سكنهم، ما تسبب في نزوح أكثر 120 ألف منهم خارج سوريا و270 ألف داخلها، وسبق ذلك عمليات التهجير القسري للاجئين الفلسطينيين في العراق وصولا لخروج أغلبيتهم منه.
- التضييق الإنساني والمعيشي على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وحملهم على الهجرة غير الشرعية ضمن دروب ومسالك مميتة قضت على أرواح المئات منهم.

- تواطؤ نظم التطبيع العربي مع مخططات تصفية حقوق ووجود الفلسطينيين وقبولها بالخطة الأمريكية الرامية لإحداث هذه التصفية، ناهيك عن دور علاقاتها وتحالفها مع الكيان الصهيوني في دعم مشروعه وسياساته ضد الفلسطينيين، خصوصاً أن هذه التحالفات صارت تنتج شراكات أمنية وعسكرية واستثمارات عربية في المنظومات الصهيونية العاملة على قتل وتهجير الفلسطينيين.

خلاصة:

عبر أكثر من مائة عام منذ بداية المشروع الصهيوني في غزوه لفلسطين، والذي تزامن في بدايته الجدية مع الاحتلال البريطاني لها، اشتق الغزاة الصهاينة مساراً ثابتاً للتطهير العرقي شكل نقطة الارتكاز الرئيسية في مشروعهم، فمسعى إقامة "دولة لليهود" كان وما زال في التصور الصهيوني يقتضي تطهير الأرض الفلسطينية من سكانها الفلسطينيين، وهو ما بُنِيَت عليه السياسات والمؤسسات والأجهزة والتشريعات الصهيونية لإتمام هذه التطهير.

إن تناول مسار التطهير العرقي في فلسطين، لا يمكن فصله عن التغطية الدولية الممنوحة لهذا المسار من خلال دعم وتسليح الكيان الصهيوني، والرؤى الدولية القائمة على تصفية الحقوق الفلسطينية والاعتراف بنتائج التطهير العرقي كأمر واقع ومكافأة الكيان الصهيوني على جرائمه في هذا المضمار، وهذا بدوره لا يمكن فصله عن الارتباط المباشر بين إنشاء الكيان الصهيوني ورؤية الدول الداعمة له ونظرتها للفلسطينيين، حيث وثقت هذه الدول مواقف لا تعترف بوجود الفلسطينيين، وتعمل على تمكين الصهاينة من إنهاء هذا الوجود.

كذلك نظر الفلسطينيون لقضيتهم وصراعهم مع الغزو الاستعماري الصهيوني دون إبصار محورية مسار التطهير العرقي المسلط ضدهم، يضع تشخيصهم لواقع الصراع في خلل كبير، ينعكس بدوره على أدواتهم في مواجهته وفرصهم في النجاة من مسعى مستمر لإنهاء وجودهم الجمعي كشعب مرتبط بأرض فلسطين وذي حقوق إنسانية وسياسية ثابتة، كما أن هذا الجنوح الفلسطيني لإسقاط مسار التطهير العرقي من الخطاب والوعي يمثل بدوره نوعاً من الخضوع لمعادلات القوة الحاكمة دولياً، فالموقف الدولي بما في ذلك تلك المواقف المناصرة للفلسطينيين، تميل إلى تبني توصيف

يشكل قاعدة لحل متوافق مع توازنات القوى الدولية، حل يستبقي منظومة التطهير العرقي، ويعترف بمعظم "مكتسباتها" ويعمل على تحسين وضع الفلسطينيين جزئياً من خلال التصورات حول حل التسوية مع منظومة قررت ومارست سياسات هدفت وماتزال لإنهاء وجودهم.